

## مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يُحيل فيها نص البيان الذي أدلى به رئيس الاتحاد الروسي خلال الدورة غير العادية للمجلس المشترك بين الدول التابع للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، المعقودة في سان بطرسبرغ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

يشرفني أن أُحيل إليكم نص البيان الذي أدلى به رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتن، بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، خلال الدورة غير العادية للمجلس المشترك بين الدول التابع للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، المعقودة في سان بطرسبرغ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وأرجو التكرم بإصدار وتعميم هذه الرسالة والبيان المرفق بها الذي أدلى به رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتن، كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع:) فاليري لوشنين

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

لدى مؤتمر نزع السلاح

البيان الذي أدلى به رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتن، بشأن استخدام الطاقة  
النووية للأغراض السلمية، خلال الدورة غير العادية للمجلس المشترك بين الدول  
التابع للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

(سان بطرسبرغ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

إننا ننظر إلى الأمن كمفهوم متعدد الأبعاد. وهو مجال يتطلب الأخذ بنهج مدروس بعناية. وانطلاقاً من هذا الموقف، تظل روسيا ملتزمة التزاماً راسخاً بتوسيع نطاق التعاون بشأن الأمن العالمي في مجال الطاقة ضمن إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وتتمثل إحدى الأولويات في هذا المجال في تطوير التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

فالتعاون في هذا المجال يتيح لنا جميعاً فرصاً حقيقية جديدة. ومع مراعاة الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع رئيس كازاخستان، يجري وضع خطط ملموسة من أجل توسيع نطاق التعاون بين مؤسسات قطاع الطاقة النووية في بلدنا.

كما أن انضمام أوزبكستان إلى الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية يوفر أيضاً فرصاً جديدة إضافية لبناء مكوثٍ ووقود نووي سوف يكون بمثابة عنصر يمكن الاعتماد عليه في سياسة إمدادات الطاقة على المدى الطويل.

ومن المهم بصفة خاصة أن نعمل على تنمية الإمكانيات الكاملة لبلادنا في هذا المجال في هذا الوقت الذي يشهد نمواً مستمراً في الطلب على إمدادات الطاقة التي تتميز بالجودة. وقد أصبحت احتياطات الوقود الأحفوري المتناقصة والقضايا البيئية من المسائل التي تتسم بأهمية حاسمة على جدول الأعمال الدولي.

ونحن بحاجة إلى إنشاء نموذج أولي لبنية أساسية عالمية تتيح لجميع البلدان المهتمة بالأمر إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الطاقة النووية، مع التشديد بطبيعة الحال على ضرورة الامتثال الموثوق لمتطلبات نظام عدم الانتشار.

إن إنشاء شبكة من المراكز الدولية التي توفر خدمات دورة الوقود النووي، بما في ذلك التخصيب، على أساس غير تمييزي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمكن أن يصبح عنصراً رئيسياً في إقامة هذه البنية الأساسية الجديدة.

وقد قامت روسيا للتو بتقديم مثل هذا الاقتراح، وهي مستعدة لإنشاء مركز دولي من هذا النوع على أراضيها.

ومما لا شك فيه أن الأمر يتطلب، في هذا الصدد، تكنولوجيات جديدة ابتكارية من أجل إنشاء مفاعلات جديدة إضافة إلى ما يتطلبه الأمر من خدمات دورة الوقود النووي. ولا يمكن حل مثل هذه القضايا إلا من خلال تعاون دولي واسع النطاق. وهذا هو النهج الذي سنطرحه في إطار مجموعة الثمانية خلال فترة رئاستنا كما سنطرحه على جميع شركائنا في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.